أما على الصعيد الوطني، فقد ساهمت اللجنة الوطنية في هذه الحملة بفحص 30 موقعا إلكترونيا لشركات مغربية، وكانت النتائج شبيهة بتلك المحصلة على الصعيد الدولي. وقد أسفرت عملية المراقبة هاته على أنه فقط :

- 37% من المواقع تحتوي على معلومات دقيقة فيما يخص القواعد والبنود المتعلقة بسرية وحماية الحياة الخاصة والمعطيات ذات الطابع الشخصي.
- 27% من المواقع تحدد الفئات التي ترسل إليها المعطيات الشخصية.
- 33% من المواقع تمكن مستعمليها من ممارسة حقهم في الولوج إلى معطياتهم.
- 33% من المواقع توفر لمستعمليها إمكانية حذف معطياتهم الشخصية.

على إثر هذه العملية، ستقوم اللجنة الوطنية بإخبار المؤسسات المراقبة بأوجه الاختلالات المرصودة وذلك من أجل اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة في هذا الصدد. كما ستضاعف اللجنة الوطنية جهودها فيما يخص حملات التوعية لفائدة متصفحي المواقع الالكترونية من أجل توخي الحذر عند الإدلاء بمعطياتهم الشخصية وكذا المبادرة بوضع شكاية لدى الجنة الوطنية إذا ما تم انتهاك معطياتهم الشخصية أو المساس بحياتهم الخاصة.